

Distr.: General
2 July 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الحادية عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 31 آب/أغسطس - 2 أيلول/سبتمبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً-خلاصة وافية

2 الهند



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - خلاصة وإفية

الهند

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للهند في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

وقعت الهند على الاتفاقية في 9 كانون الأول/ديسمبر 2005 وصدقت عليها في 9 أيار/مايو 2011. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في الهند في 8 حزيران/يونيه 2011. والهند ملتزمة بتعزيز احترام القانون الدولي والمعاهدات الدولية (المادة 51 من دستور الهند). واتخذت حكومة الهند خطوات سعت من خلالها إلى تحقيق عدم التسامح المطلق مع الفساد.

وينص الدستور على أن الهند جمهورية ذات سيادة، نظامها اشتراكي علماني ديمقراطي، وتضم 29 ولاية وسبعة أقاليم اتحادية. وتعتمد نظاما ديمقراطيا برلمانيا يعمل بموجب دستور الهند لعام 1950.

وتطبق الهند نظاما قانونيا قائما على القانون الأنجلوسكسوني موروثا من الحقبة الاستعمارية. ويُعتبر دستور 26 كانون الثاني/يناير 1950 القانون الأعلى. ويسن القوانين البرلمان والهيئات التشريعية في الولايات وفي الأقاليم الاتحادية. وتشمل التشريعات الفرعية المراسيم والأوامر والأنظمة الأساسية والقواعد واللوائح والإخطارات والأعراف أو العادات التي لها مفعول القانون.

وفي النظام القانوني للهند، تصبح المعاهدات جزءا من القانون المحلي عندما يسن البرلمان التشريعات ذات الصلة (المادة 253 من الدستور، والبند 14 من القائمة 1 من الجدول السابع للدستور).

ويحكم قانون الإجراءات الجنائية لعام 1973 (Code of Criminal Procedure of 1973) الإجراءات أمام المحاكم الجنائية. ومن ثم، فإن النظام القضائي الجنائي نظام اتهامي.

ويضم الإطار المؤسسي للبلد عددا من المؤسسات والهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد، لا سيما لجنة الرقابة المركزية ومكتب التحقيقات المركزي ومديرية الإنفاذ ووحدة الاستخبارات المالية ومكتب التحقيق في الاحتيال الخطير. وتشكل إدارة شؤون الموظفين والتدريب الوكالة المحورية في سياسة وتدابير وآليات مكافحة الفساد والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين.

2- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

يشمل تعريف "الموظف العمومي" الوارد في المادة (c) 2 مقروءا بالاقتران بالمادة (b) 2 من قانون منع الفساد لعام 1988 (Prevention of Corruption Act of 1988) أي شخص يتولى منصبا يخوله أو يُلزمه أداء أي واجب عمومي، سواء عينته الحكومة أم لا. ويشمل نطاق التطبيق حاليا أيضا أي شخص "يتوقع أن يكون موظفا عموميا"، لكن اقترح حذف ذلك في مشروع قانون معدل لقانون منع الفساد، الذي كان قيد النظر وقت الاستعراض. وفيما يتعلق بالمسؤولين المنتخبين والأشخاص الذين يشغلون مناصب تشريعية أو تنفيذية أو إدارية، لا يُشترط أن يكون هذا الشخص يعمل في خدمة الحكومة أو يتقاضى أجرا منها.

الرشوة والمتاجرة بالنفوذ (المواد 15 و16 و18 و21)

لم تحدد الهند رشوة الموظفين العموميين كجريمة قائمة بذاتها. لكن الرشو مجرم بصورة غير مباشرة من خلال أحكام التحريض في قانون منع الفساد (المادة 12 بشأن التحريض على الرشوة على النحو المعرف في المادتين 7 (الموظف العمومي الذي يقبل إكرامية) و11 (الموظف العمومي الذي يحصل على شيء قيم)، والمادة 10 بشأن المعاقبة على الجرائم المرتكبة في إطار المادتين 8 و9). والأحكام المتعلقة بالتحريض في قانون منع الفساد وقانون العقوبات الهندي لعام 1860 (Indian Penal Code of 1860) لا تشمل إلا بصورة غير مباشرة الوعد بالرشوة ومنحها بمقتضى المادة 15 من الاتفاقية. ومن شأن مشروع قانون عام 2016 المعدل لقانون منع الفساد أن يضع حكما واضحا يجرم الرشو، مباشرة ومن خلال وسطاء وأطراف ثالثة على حد سواء، لكن يوصى أيضا بحذف عنصر "المنح" من تعريف الجريمة.

وترد المزايا التي تُمنح لأطراف ثالثة على وجه التحديد في المادة 7 من قانون منع الفساد، لكنها غير محددة في المادة 12.⁽¹⁾

وتتص المادة 24 من قانون منع الفساد على أن الإفادة التي يقدمها المرششي أثناء الإجراءات تعفيه من الملاحقة القضائية شريطة أن يبلغ عن سوء السلوك. ومن شأن مشروع قانون لعام 2016 المعدل لقانون منع الفساد أن يلغي المادة 24 ويحمي المرششين الذين يضطرون إلى إعطاء هذه المزية غير المستحقة والذين يبلغون وكالة إنفاذ القانون أو وكالة التحقيق في غضون سبعة أيام (المادة 8 (1)، البند الشرطي).

ولم تجرم الهند الرشوة عبر الوطنية.

ولم تجرم الهند المتاجرة بالنفوذ من جانب الموظف والمتلقي بوصفها جريمة قائمة بذاتها، رغم التطرق للسلوك ذي الصلة عمليا في المادتين 8 و9 من قانون منع الفساد بشأن أخذ إكراميات للتأثير على موظف عمومي، وأحكام الرشوة (المادتان 7 و11 من قانون منع الفساد)، والمواد 109 و120 و120A و120B من قانون العقوبات المتعلقة بالإخفاء والتأمر والتحريض.

ولم تجرم الهند الرشوة في القطاع الخاص. ويجري النظر في تعديلات مقترحة على قانون العقوبات ليشمل الفساد ضمن القطاع الخاص.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان 23 و24)

تجرّم المادتان 3 و4 من قانون منع غسل الأموال لعام 2002 (Prevention of Money-Laundering Act of 2002) بصيغته المعدلة غسل الأموال. غير أن تعريف غسل الأموال في المادة 3 يتضمن شرط "عرض [العائدات] على أنها ممتلكات غير مشوبة بالفساد أو ادعاء ذلك". وقد أوضح تطبيق هذا الشرط لاحقا من الناحية التشريعية⁽²⁾ بإضافة شرح للمادة 3 من قانون منع غسل الأموال.

(1) من خلال التعديل التشريعي الذي أجري بعد استعراض عام 2018، أضافت الهند التفسير (i) 2 إلى المادة 7، الذي ينص على أن المادة تشمل "الحالات التي يحصل فيها شخص، بوصفه موظفا عموميا، من خلال إساءة استخدام منصبه كموظف عمومي أو باستخدام نفوذه الشخصي على موظف عمومي آخر أو بأية وسيلة فاسدة أو غير قانونية أخرى، على أي مزية غير مستحقة أو 'قبليها' أو يحاول الحصول عليها لنفسه أو لشخص آخر".

(2) عملا بالتعديلات على قانون منع غسل الأموال التي دخلت حيز النفاذ في 1 آب/أغسطس 2019، أضيف تفسير للمادة 3 يوضح أن الأشخاص يكونون مذنبين بغسل الأموال إذا ثبت أنهم شاركوا في أي من الأفعال المنكورة، وهي إخفاء العائدات أو حيازتها أو الحصول عليها أو استخدامها أو عرضها على أنها ممتلكات غير مشوبة بالفساد أو ادعاء ذلك، أو بأي طريقة كانت.

وتشمل جريمة غسل الأموال الواردة في قانون منع غسل الأموال أي ممتلكات تُستمد أو يحصل عليها أي شخص، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة نشاط إجرامي يتعلق بجريمة مقررّة، أو قيمة أي من تلك الممتلكات.

وتتبع الهند نهج القائمة فيما يتعلق بالجرائم الأصلية وفقا للجدول الوارد في قانون منع غسل الأموال، بصيغته المعدلة في عام 2013. وأكدت السلطات الهندية أنه لا توجد، بموجب التشريع الحالي، عتبة فيما يتعلق بالجرائم الأصلية بموجب المادة (3)(4)(1)2 من قانون منع غسل الأموال، باستثناء جرم أصلي واحد بموجب المادة 132 من قانون الجمارك لعام 1962 (Customs Act of 1962) يتعلق بالإقرار المزيف والوثائق المزيفة، حيث حُدّدت عتبة تبلغ 10 ملايين روبية لإجراء محاكمة جنائية بموجب هذا الحكم.

ويجرّم الإخفاء في المادتين 410 و411 من قانون العقوبات، وفي المادة 3 من قانون منع غسل الأموال، رهنا بقيود العتبة النقدية المبينة في الفقرة السابقة. وينطبق نفس الشرط فيما يتعلق بعرض الممتلكات على أنها غير مشوبة بالفساد أو ادعاء ذلك.

الاختلاس وإساءة استغلال الوظائف والإثراء غير المشروع (المواد 17 و19 و20 و22)

تجرّم المادة 13 من قانون منع الفساد والمواد 403 و405 و409 من قانون العقوبات تبديد الأموال بصورة غير شريفة وتسريبها وخيانة الأمانة المجرمة قانونا من قبل الموظفين العموميين.

وتجرّم المادة (d)(1)13 من قانون منع الفساد والمادة 217 من قانون العقوبات جزئيا إساءة استخدام الموظفين العموميين لوظائفهم. فالحكم الأول يقتصر على أفعال الحصول على ميزة مالية، في حين يتعلق الحكم الثاني بالأفعال التي يُقصد بها إنقاذ الأشخاص من العقاب أو حماية الممتلكات من المصادرة. وينتظر مشروع قانون عام 2016 المعدل لقانون منع الفساد للمزايا المالية وغير المالية التي تُمنح أو يتم الحصول عليها باستخدام مصطلح "المزية غير المستحقة". ويُقترح أيضا إدراج عبارة "الأداء غير اللائق أو غير الشرف للواجب العام".

وقد جرمت الهند الإثراء غير المشروع في المادة (e)(1)13 من قانون منع الفساد.

وتطبق الهند الجرائم الواردة في القانون الأنغلو-سكسوني والمتعلقة بخيانة الأمانة المجرمة قانونا (المواد 405 و406 و409 من قانون العقوبات) للتعامل مع اختلاس الممتلكات في القطاعين العام والخاص.

إعاقة سير العدالة (المادة 25)

تجرّم المواد 195A و192 و193 و201 و228 و330 و331 من قانون العقوبات إعاقة سير العدالة جزئيا. وتشمل الأحكام المتعلقة بالاعتداء (المواد 323-328 من قانون العقوبات) والتخويف المجرم قانونا (المادة 506 من قانون العقوبات) العنف ضد الشهود. ولا تتصدى التدابير المذكورة لأفعال الرشوة الرامية إلى التدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة.

فالتدخل في عمل موظفي العدالة أو إنفاذ القانون مشمول في المواد 186 و188 و189 و332 و333 و353 من قانون العقوبات.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة 26)

ينص القانون الهندي على المسؤولية الجنائية والمدنية والإدارية للشخصيات الاعتبارية، ويسمح بفرض عقوبات جنائية وغير جنائية، بما فيها عقوبات نقدية، على الشخصيات الاعتبارية لارتكابها جرائم فساد. ويشمل تعريف "الشخصية" الوارد في المادة 3 (42) من قانون الأحكام العامة لعام 1897 (General Clauses Act of 1897) أي شركة أو جمعية أو هيئة من الأفراد سواء كانت مؤسسة أم لا. وفيما يتعلق بالجرائم المشمولة في قانون منع غسل الأموال،

ينص القانون على جواز مقاضاة الشخصية الاعتبارية، بصرف النظر عن مقاضاة أو إدانة أي فرد (الشرح 2، المادة 70).

المشاركة والشروع (المادة 27)

تجرم تشريعات البلد المشاركة من خلال الأحكام المتعلقة بالتحريض (المواد 107-109 من قانون العقوبات؛ والمادتان 10 و12 من قانون العقوبات) والتآمر (المادتان 120A و120B من قانون العقوبات) والشروع (المادة 511 من قانون العقوبات؛ والمادة 15 من قانون منع الفساد). ومجرد الإعداد لارتكاب جريمة، خارج أفعال المساعدة والتحريض، ليس مجرماً.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان 30 و37)

تحدد العقوبات المنطبقة على الجرائم المتصلة بالفساد على أساس خطورة الجريمة. ويعاقب على معظم الجرائم المتصلة بالفساد المنصوص عليها في قانون العقوبات وقانون منع الفساد، بصيغته المعدلة، بالسجن لمدة تتراوح بين 3 و10 سنوات.

ويتمتع الرئيس وحكام الولايات بالحصانة من الإجراءات الجنائية أو الاعتقال أو السجن أثناء توليهم المنصب، وكذلك من الإجراءات المدنية (قبل أو بعد تولي المنصب) (المادة 361 من الدستور). وينص البند الشرطي الوارد في المادة 361 (1) على أنه يجوز لأي محكمة أو هيئة قضائية أو هيئة يعينها أو يسميها أي من مجلسي البرلمان أن تُخضع سلوك الرئيس للتحقيق بتهمة بموجب المادة 61 (العزل بسبب انتهاك الدستور)، وهو ما قد يفضي إلى عزله من منصبه. وينص البند الشرطي الثاني على أنه لا يجوز تفسير أي من الأحكام على أنها تقيد حق أي شخص في إقامة دعوى مناسبة ضد حكومة الهند أو حكومة الولاية، بما في ذلك أي من حكام الولايات (المادة 60 من قانون الأحكام العامة). ويتمتع البرلمان بحصانة وظيفية تشمل سلوكهم في البرلمان (المادة 105 من الدستور).

ولا يمكن توجيه تهم جنائية للقضاة والموظفين القضائيين والموظفين العموميين الذين لا يجوز عزلهم من مناصبهم إلا بإذن من الحكومة ما لم يرد إذن سابق لمقاضاتهم من السلطة المختصة (عموماً، الحكومة المركزية أو حكومة الولاية) (المادة 197 من قانون الإجراءات الجنائية؛ والمادة 19 من قانون منع الفساد). وكان حكم قانون منع الفساد قيد الاستعراض وقت الزيارة القطرية لوضع معايير وإجراءات واضحة للإنعقاد بالمقاضاة. ومن شأن مشروع القانون المعدل المقترح أن يوسع نطاق الحماية ليشمل الأشخاص الذين لم يعودوا موظفين عموميين.

وعملاً بقانون لوكبال ولوكايوكتاس لعام 2013 (Lokpal and Lokayuktas Act of 2013) (قانون لوكبال)، يرأس إدارة الادعاء العام في مكتب التحقيقات المركزي مدير الادعاء العام، وهي تعمل تحت الإشراف والرقابة العاميين لمدير مكتب التحقيقات المركزي، مما يثير شواغل بشأن استقلالها. وفي حال وجود اختلاف في الرأي بين مدير الادعاء العام ومدير المكتب، يولى رأي النائب العام للهند الاعتبار الواجب قبل أن يتخذ مدير مكتب التحقيقات المركزي قرار المقاضاة.

ومن أجل ملاحقة موظف عمومي قضائياً، يلزم الحصول على إذن مسبق من السلطة المختصة بموجب المادة 197 من قانون الإجراءات الجنائية والمادة 19 من قانون منع الفساد (المادة 23 من قانون لوكبال). وبينت السلطات الهندية أن القصد من اشتراط الحصول على إذن لمباشرة الملاحقة القضائية هو استبعاد القضايا الكيدية والعبثية. ولم تُظهر الهند كيف أن صلاحيات الملاحقة القضائية تعزز فعالية إنفاذ القانون وتردع عن ارتكاب الجرائم. ولم يكن قانون لوكبال قد فُعل بعد وقت الاستعراض.

ويحدد النظام القانوني الهندي شروط الإفراج بكفالة لضمان حضور المدعى عليهم الإجراءات الجنائية اللاحقة (على سبيل المثال، المواد 436 و436A و437 و437A من قانون الإجراءات الجنائية).

وتنظم المادة 432 من قانون الإجراءات الجنائية صلاحية تعليق الأحكام القضائية أو تخفيفها.

ويجوز اتخاذ تدابير تأديبية، بما في ذلك إمكانية فصل المتهمين من الخدمة وتحتيتهم وإيقافهم عن العمل وإجبارهم على التقاعد وإعادة انتدابهم بموجب إجراءات تأديبية، يمكن أن تسير بالتوازي مع الإجراءات الجنائية (القاعدتان 10 و11 من قواعد الخدمات المدنية المركزية (التصنيف والمراقبة والاستئناف)؛ والقاعدتان 3 و6 من القواعد الخاصة بخدمات الهند كلها (التأديب والاستئناف).

ووفقاً للقواعد التأديبية المذكورة أعلاه، يستتبع الفصل من الخدمة (لكن ليس التتحية) الاستبعاد من العمل في الحكومة في المستقبل، بما في ذلك شغل مناصب في أي مؤسسة مملوكة للدولة.

وقد اتخذت الحكومة خطوات نحو إصلاح أوضاع السجون وإدارة السجون، بهدف تحقيق أمور منها تعزيز عملية إصلاح السجناء وتأهيلهم.

ولم توضع تدابير محددة أو تُبرم اتفاقات نقل مع بلدان أخرى لحماية المدعى عليهم المتعاونين. غير أن المحاكم الابتدائية استخدمت المادتين 306 و307 من قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالعفو في ثلاث قضايا حديثة تتعلق بالفساد. وكما ذكر أعلاه، تسمح المادة 24 من قانون منع الفساد بتطبيق الحصانة على المرشحين الذين يبلغون عن الرشوة.

وتنطبق أحكام المساومة القضائية الواردة في قانون الإجراءات الجنائية (الفصل XXIA) للتخفيف من عقوبة المتهمين الذين يُبدون تعاوناً كبيراً؛ ولم توضع مبادئ توجيهية محددة بشأن المساومة القضائية.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان 32 و33)

تنص المادة 12 من قانون حماية المبلغين لعام 2014 (Whistle-blowers Protection Act of 2014) على حماية محدودة للضحايا والشهود والخبراء وأقاربهم تقتضي من صاحب الشكوى التقدم بطلب مسبق للإفصاح عن المعلومات من أجل المصلحة العامة. غير أن القانون لم يدخل حيز النفاذ. وكان مشروع قانون معدل قيد النظر وقت الاستعراض من شأنه أن يحد من فئة حالات الإفصاح عن المعلومات الخاضعة للحماية.

واعتمد قرار بعنوان "الإفصاح عن المعلومات من أجل المصلحة العامة وحماية المبلغين" لكن تطبيقه محدود في الحالات الخاصة بلجنة الرقابة المركزية.

ولا يوجد في الهند برنامج لحماية الشهود. ولم تُبرم أي اتفاقات لنقل الشهود مع بلدان أخرى.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان 31 و40)

ترد تدابير التجميد والحجز والمصادرة في المواد 105E و105G إلى 105I من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة 29 من قانون منع الفساد مقروءة مع المواد 3 و4 و6 من مرسوم تعديل القانون الجنائي لعام 1944 (Criminal Law Amendment Ordinance of 1944)، والمادة 2(1)(u) و2(b) والمادة 5 من قانون منع غسل الأموال، والمواد 29-31 من قانون لوكبال. وسيسمح التعديل المقترح لقانون منع الفساد بوضع اليد على الممتلكات والتجريد منها من خلال قانون منع غسل الأموال، حيث يُقترح أن تكون الجرائم المنصوص عليها في قانون منع الفساد جرائم أصلية لقانون منع غسل الأموال وأن تتبع بخلاف ذلك النهج المستخدم في مرسوم تعديل القانون الجنائي.

ويُتيح تعريفاً "عائدات الجريمة" و"الممتلكات" الواردان في قانون الإجراءات الجنائية مصادرة الممتلكات المستمدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من عائدات الجريمة. غير أن هناك قيوداً فيما يتعلق بتجميد وحجز الأموال المشتبه في إخفائها أو تحويلها أو التخلص منها.

ففي الحالات التي لا تنطوي على غسل أموال، تخضع عملية المصادرة القائمة على القيمة بصفة عامة لمرسوم تعديل القانون الجنائي، وفي حالات معينة لقانون الإجراءات الجنائية. ولا تسمح هذه الأحكام بتعبير صريحة بتجميد أو حجز أو مصادرة الممتلكات والأدوات "المستخدمة أو المنوي استخدامها" في الجرائم.

وبموجب مرسوم تعديل القانون الجنائي، يجوز للحكومة، سواء كانت أي محكمة قد أخذت أم لم تأخذ علماً بالجريمة، أن "تأذن بتقديم طلب" إلى المحكمة لوضع اليد على الممتلكات التي تعتقد الحكومة أنه تم الحصول عليها عن طريق جريمة، أو على القيمة المقابلة لها. وفيما يتعلق بوضع اليد على الممتلكات، يلزم الحصول على إذن أو موافقة مسبقاً من الحكومة ليتقدم الادعاء العام بطلب لوضع اليد على الممتلكات إلى المحكمة (المادة 3 من مرسوم تعديل القانون الجنائي)؛ والموافقة ذات الصلة ضرورية لطلبات وضع اليد المؤقت، وليس لأوامر اقتفاء الأثر والحجز.

وفي حين أن أحكام قانون منع غسل الأموال تنطبق على جرائم الفساد، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، فإن الهند لم تنظم بشكل شامل إدارة السلطات المختصة للممتلكات المصادرة والمحجوز عليها والمجمدة في القضايا المتصلة بالفساد. ويقترح مشروع القانون المعدل لقانون منع الفساد إدراج أحكام لتمكين سلطة محددة من معالجة هذه المسألة.

وتنص المادة 8 (8) من قانون منع غسل الأموال على أنه يجوز للمحكمة الخاصة أن تأمر بإعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحاب المطالبات ذوي المصلحة المشروعة في الممتلكات.

ومع ذلك، لا توجد لوائح شاملة تحمي مصالح الأطراف الثالثة. وعلاوة على ذلك، قد يُطلب من الجناة إثبات المنشأ المشروع للممتلكات فقط في حالات محددة بموجب قانون الإجراءات الجنائية. غير أن هذا التقييد لا ينطبق في الحالات المشمولة بقانون منع غسل الأموال.

وتوفر المادة 18 من قانون منع الفساد، والمادة 102 من قانون الإجراءات الجنائية، والمواد 12 و15 و17 من قانون منع غسل الأموال، آليات لتجاوز القيود المفروضة على السرية المصرفية.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان 29 و41)

يستبعد قانون الإجراءات الجنائية وقانون التقادم الجرائم المنصوص عليها في قانون منع الفساد من فترة التقادم. غير أن الجرائم المتصلة بالفساد في قانون العقوبات تخضع لفترة تقادم (ثلاث سنوات في حالة الاختلاس). وحتى الآن، لم يُمنع النظر في أي قضايا بسبب انتهاء فترة التقادم.

وتسمح الهند بقبول السجلات الجنائية الأجنبية في الدعاوى المتعلقة بجرائم مرتكبة خارج الهند (المادة 189 من قانون الإجراءات الجنائية).

الولاية القضائية (المادة 42)

أنشأت الهند ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمها وعلى متن السفن والطائرات في حال صدور إذن مسبق من الحكومة المركزية (المواد 177-189 من قانون الإجراءات الجنائية). غير أن ذلك لا يشمل الجرائم المرتكبة ضد المواطنين أو الدولة، أو التي يرتكبها الأشخاص العديمو الجنسية المقيمون في الهند.

أما أفعال الإعداد لغسل الأموال المرتكبة خارج البلد فمشمولة في حالة مواطني الهند. وتتناول المادة 4 من قانون العقوبات والمادة 188 من قانون منع غسل الأموال والمادتان 34 و34A من قانون تسليم المجرمين الولاية القضائية في حالات رفض تسليم المواطنين.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان 34 و35)

عواقب الفساد تتناولها التدابير التشريعية التي تنص على بطلان العقود على أساس اشتغالها على بنود غير قانونية وكذلك بعض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاشتراء (المادتان 23 و24 من قانون العقود الهندي (Indian Contract Act)). وقد وُضع قانون محدد للاشتراء لا يزال معروضا على البرلمان منذ عام 2012. وإمكانية الحصول على تعويض عن الأضرار متاحة (المادتان 337 و537 من قانون الإجراءات الجنائية؛ والمادتان 60 و63 من قانون الإجراءات المدنية (Code of Civil Procedure)).

السلطات المتخصصة والتنسيق بين الوكالات (المواد 36 و38 و39)

يُعتبر مكتب التحقيقات المركزي، الذي يعمل تحت إدارة شؤون الموظفين والتدريب، وكالة التحقيق المركزية في الهند. ولا يستطيع المكتب أن يحقق إلا في الجرائم التي تخطر بها الحكومة المركزية (المادة 3 من قانون دلهي الخاص لإنشاء قوات الشرطة لعام 1946 (Delhi Special Police Establishment Act of 1946)). ويشمل ذلك الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون جنائي بالترافق مع قانون منع الفساد. ويحقق المكتب عموما في القضايا التي تعتبر هامة نظرا لخطورتها أو حجمها أو القضايا التي تشمل ولايات قضائية متعددة. وتحقق الشرطة المحلية ووكالات مكافحة الفساد التابعة للولايات القضائية المعنية في القضايا الأخرى.

وترد مهام لجنة الرقابة المركزية، التي تشرف على إدارة الرقابة، في الفصل III من القانون الخاص بلجنة الرقابة المركزية لعام 2003 (CVC Act of 2003). وتُعهد إلى لجنة الرقابة المركزية الرقابة على التحقيقات التي يجريها مكتب التحقيقات المركزي بموجب قانون منع الفساد أو قانون الإجراءات الجنائية، إذا وجهت التهم في نفس المحاكمة (المادة 8 من القانون الخاص بلجنة الرقابة المركزية). ويمكن للجنة الرقابة المركزية أن تصدر توجيهها لأي وكالة تحقيق، بما فيها مكتب التحقيقات المركزي، لإجراء تحقيق. ويبدو أن المكتب مزود بالموارد والقدرات الكافية. ومدة ولاية مديره سنتان، ويتم اختياره بناء على توصية لجنة تتألف من رئيس الوزراء وزعيم المعارضة وكبير القضاة أو أحد قضاة المحكمة العليا (المادة 4A من قانون لوكبال).

ومن المؤسسات الأخرى ذات الصلة مديرية الإنفاذ، وهي منظمة متعددة التخصصات مكلفة بمهمة إنفاذ قانون منع غسل الأموال. أما وحدة الاستخبارات المالية في البلد، التابعة لإدارة الإيرادات في وزارة المالية، فهي مسؤولة مباشرة أمام مجلس الاستخبارات الاقتصادية.

ولا يُلزم الموظفون العموميون بواجب التعاون في التحقيقات وآليات التعاون بين الوكالات إلا في مجال غسل الأموال، الذي تفيد التقارير بأنه يتضمن إجراء محددًا بصورة جيدة (المادة 54 من قانون منع غسل الأموال).

وتضطلع وحدة الاستخبارات المالية بدور هام على صعيد التواصل مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال. وتعمل الوحدة على إنكاء الوعي من خلال موقعها الشبكي والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تعقدتها، وتدعم مسؤولي التنظيم الرقابي والرابطات الصناعية والهيئات المهنية والجهات المبلغة عن طريق توفير خبراء للندوات وحلقات العمل.

ويجب على الوحدة الإبلاغ عن الجرائم بموجب قانون منع الفساد (المادة 39 من قانون الإجراءات الجنائية). وتوفر لجنة الرقابة المركزية قنوات للإبلاغ عن الفساد الذي يتورط فيه موظفون عموميون. وعلاوة على ذلك، تتخذ اللجنة

تدابير لتتقيف وتوعية عامة الناس، وتتيح للمواطنين الإعراب عن مظالمهم وشكاوهم عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع مكتب التحقيقات المركزي الإبلاغ العلني من جانب الأفراد فيما يتعلق بالفساد. ويمكن تقديم الشكاوى إلى المكتب عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني. وفي عام 2014، وردت 64 000 شكوى من جميع القنوات. ولا يجوز اتخاذ إجراء بشأن الشكاوى المجهولة المصدر أو المقدمة بأسماء مستعارة.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- اتخاذ خطوات تنفيذية لتعزيز فعالية الملاحقات القضائية داخل مكتب التحقيقات المركزي، بما في ذلك التعاون العملي أثناء مرحلة التحقيق بين وحدات التحقيق والإدعاء في مكتب التحقيقات المركزي (المادة 30).
- وجود محاكم متخصصة للنظر في قضايا الفساد وغسل الأموال فقط، وهي تعمل تحت الإشراف العام للمحكمة العليا، وفقاً للمادة 227 من الدستور (المادة 36).
- إعمال لجنة الرقابة المركزية للقنوات المختلفة للإبلاغ عن الفساد (المادة 39).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى الهند بما يلي:

- تجريم الوعد بالرشاوى وعرضها ومنحها (الرشو)، بصرف النظر عن قبول الموظفين العموميين أو التماسهم لها (الارتشاء)، وشمول جميع طرائق ارتكاب الجريمة (الوعد والعرض والمنح) بوضوح (المادة 15).
- مواءمة تشريعاتها لضمان شمول المزايا التي تُمنح لأطراف ثالثة في الأحكام المتعلقة بالرشو والارتشاء على السواء (المادة 15).
- اتخاذ خطوات نحو اعتماد مشروع قانون عام 2016 المعدل لقانون منع الفساد، الذي من شأنه أن يلغي المادة 24 ويحمي المرشحين الذين يبلغون وكالة إنفاذ القانون أو وكالة التحقيق قبل تقديم الرشوة، شريطة الإبلاغ عن ذلك في غضون سبعة أيام (المادة 8 (2)) (المادة 15).
- تجريم حالات الرشو عبر الوطنية والنظر في تجريم الارتشاء (المادة 16).
- النظر في تجريم المتاجرة بالنفوذ على النحو المبين في الاتفاقية (المادة 18).
- النظر في اعتماد تدابير أعم لتجريم إساءة استغلال الوظائف (المادة 19).
- النظر في الإسراع في اعتماد تشريع لتجريم الرشوة في القطاع الخاص (المادة 21).
- اتخاذ تدابير للتصدي لأفعال الرشوة الرامية إلى التدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة (المادة 25).
- فيما يتعلق بالجرائم غير المشمولة بقانون منع غسل الأموال، توضيح مسؤولية الشخصيات الاعتبارية بصرف النظر عن مسؤولية الشخصيات الطبيعية وفقاً للتفسير القضائي من خلال تعديل مقترح لقانون منع الفساد (المادة 26، الفقرة 3).
- النظر في تجريم أفعال الإعداد (المادة 27).
- ضمان أن تكون فترة التقادم فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية كافية للسماح بالتحقيق والملاحقة القضائية بصورة مناسبة (المادة 29).

- استعراض نطاق الأشخاص المشمولين بالحصانات الجنائية ورصد تطبيق إجراءات الموافقة أو منح الإنز فيما يتعلق بالملاحقات القضائية لضمان الإبقاء في كلتا الحالتين على توازن مناسب بين الحصانات أو الامتيازات القضائية وإمكانية القيام بعمليات تحقيق وملاحقة قضائية ومقاضاة فعالة في الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية (المادة 30، الفقرة 2).
- اتخاذ خطوات نحو تعزيز استقلال إدارة الادعاء العام في مكتب التحقيقات المركزي وضمان استخدام صلاحيات الادعاء العام لتعزيز فعالية إنفاذ القانون والردع عن ارتكاب الجرائم (المادة 30، الفقرة 3).
- النظر في اعتماد مبادئ توجيهية بشأن المساومة القضائية (المادة 30، الفقرة 3؛ المادة 37).
- استعراض وتعديل الإطار القائم بشأن مصادرة واقتناء أثر وتجميد وحجز العائدات والأدوات لضمان التنفيذ الكامل للمادة 31 فيما يتعلق بالأفعال المجرمة وفقا للاتفاقية، بصرف النظر عن أي صلة لها بغسل الأموال؛ وعلى وجه التحديد، يوصى بأن تعدل الهند تشريعاتها لإلغاء شرط موافقة الحكومة على الطلبات المقدمة من الادعاء العام إلى المحكمة من أجل وضع اليد على الممتلكات واعتماد تدابير تتماشى بوضوح مع الفقرات 4 إلى 6 و9. ولعل الهند تود أيضا أن توسع بصورة عامة التدابير التي تقتضي أن يبين الجاني المصدر المشروع لعائدات الجريمة والممتلكات الأخرى لتشمل الأفعال المجرمة وفقا للاتفاقية (المادة 31).
- اعتماد تدابير بشأن حماية الشهود والخبراء والضحايا والأشخاص المقربين منهم (بما في ذلك الحماية المادية والإثباتية) وإنفاذها، حسب الاقتضاء، وتوسيع نطاق الحماية لتشمل المتهمين المتعاونين وفقا للفقرة 4 من المادة 37؛ والنظر في اعتماد اتفاقات بشأن نقل الشهود إلى الخارج (المادة 32).
- النظر في ضمان وجود تدابير فعالة لحماية المبلغين عن المخالفات من خلال اعتماد التشريعات والإجراءات ذات الصلة ووضع الإطار المؤسسي اللازم للإبلاغ والمتابعة (المادة 33).
- تعديل تشريعاتها بحيث تتناول عواقب الفساد (المادة 34).
- اتخاذ خطوات لزيادة تعزيز الاستقلال القانوني والتنفيذي لأجهزة إنفاذ القانون التابعة لها المكلفة بالتحقيق في جرائم الفساد وغسل الأموال وملاحقة مرتكبيها قضائيا، وتعزيز التنسيق بين الوكالات (المادة 36).
- تعزيز تدابير التعاون بين السلطات المحلية في التحقيق في الجرائم المتصلة بالفساد وملاحقة مرتكبيها قضائيا (المادة 38).
- النظر في توسيع نطاق الولاية القضائية لتشمل الجرائم المرتكبة ضد المواطنين أو الدولة، والتي يرتكبها الأشخاص عديمو الجنسية المقيمون في الهند (المادة 42، الفقرات 2 (أ) و(ب) و(د))، ولتشمل أيضا أفعال الإعداد لغسل الأموال التي يرتكبها غير المواطنين خارج البلاد (الفقرة 2 (ج) من المادة 42).

3- الفصل الرابع: التعاون الدولي

تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية في الهند ينظمها قانون تسليم المجرمين لعام 1962 (Extradition Act of 1962) وقانون الإجراءات الجنائية، على التوالي، وكذلك المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف. والمساعدة القانونية المتبادلة متاحة في غياب معاهدة على أساس المعاملة بالمثل. وتسليم المجرمين متاح على أساس معاهدة ثنائية أو ترتيب لتسليم المجرمين أو اتفاقية دولية واجبة التطبيق. وقد وضعت وزارة الخارجية الهندية مبادئ توجيهية بشأن تسليم المجرمين. ووضعت الحكومة أيضا نموذجا يعرف باسم "المسودة القياسية الهندية" يُستخدم في التفاوض على معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة ويتضمن إجراءات لمعالجة طلبات الحصول على هذه المساعدة.

وتمثل وزارة الخارجية السلطة المركزية المعنية بتسليم المجرمين، بما في ذلك القضايا المتصلة بالاتفاقية. وتمثل وزارة الداخلية السلطة المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك القضايا المتصلة بالاتفاقية. وفيما يتعلق بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية على مقتضيات الأحكام القانونية المحلية، فإن أحكام المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف تنطبق عموماً؛ لكن في حالات التنازع مع الأحكام القانونية المحلية، يكون للقانون المحلي الأسبقية على أحكام المعاهدات. ويشجع الخبراء المستعرضون الهند على استعراض تشريعاتها المحلية ذات الصلة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة من أجل معالجة الالتزامات ذات الصلة بموجب هذه الاتفاقية على نحو أكثر تحديداً، بما في ذلك اعتماد قانون خاص بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد 44 و45 و47)

وفقاً للمادة (ii)(c)2 من قانون تسليم المجرمين، فإن الجريمة التي يجوز تسليم مرتكبها هي الجريمة التي يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن سنة بموجب قوانين الهند أو دولة طالبة لا ترتبط الهند معها بمعاهدة لتسليم المجرمين. غير أن ازدواجية التجريم، كما أوضحت السلطات، هي في الواقع شرط أساسي للتسليم. وتطبق الهند التسليم التبعي على النحو المنصوص عليه في المادة (b)21 من قانون تسليم المجرمين وفي معاهدة ثنائية منطبقة لتسليم المجرمين.

وتجعل الهند التسليم مشروطاً بوجود معاهدة ثنائية أو ترتيب لتسليم المجرمين أو اتفاقية دولية. ويتعين، من أجل تنفيذها، إصدار إخطار بموجب المادة 3 من قانون تسليم المجرمين التي تطبق الفصل الثاني أو الثالث، حسب الحالة. وينطبق الفصل الثاني من قانون تسليم المجرمين على الدول الأجنبية عندما تتضمن معاهدة تسليم المجرمين الثنائية المنطبقة متطلبات إثباتية تبرر الإحالة للمحاكمة. أما الفصل الثالث من قانون تسليم المجرمين فينطبق على الدول الأجنبية عندما لا تتضمن معاهدة تسليم المجرمين المنطبقة متطلبات إثباتية. وكانت الهند قد أبرمت 42 معاهدة ثنائية وتسعة ترتيبات لتسليم المجرمين وقت الاستعراض.

ويمكن للهند أيضاً أن تعامل أي اتفاقية دولية منطبقة، بما في ذلك هذه الاتفاقية، كأساس قانوني للنظر في تسليم المجرمين فيما يتعلق بالجرائم المشمولة في تلك الاتفاقية. وفي هذه الحالة، تصدر الهند إخطاراً بأن الاتفاقية ستعامل على أنها معاهدة تسليم للمجرمين بينها وبين الدولة طالبة (المادة 3 (4) من قانون تسليم المجرمين). ولم تكن الهند قد أصدرت حتى وقت الاستعراض أي إخطارات بشأن استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المجرمين إلى أي دولة طرف أخرى. وأكدت السلطات أن هذا الإخطار سيصدر عندما تنشأ الحاجة إلى تنفيذ طلب لتسليم المجرمين بموجب الاتفاقية.

ويحظر القانون الهندي تسليم المجرمين إذا كانت الجريمة التي يُطلب التسليم بشأنها ذات طابع سياسي (المادة (a)31 من قانون تسليم المجرمين). ويتضمن قانون تسليم المجرمين أيضاً جدولاً يتضمن قائمة بالجرائم التي لا ينبغي اعتبارها جرائم ذات طابع سياسي. وتشمل تلك الجرائم جرائم تدخل في نطاق بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف، لكن ليس هذه الاتفاقية.

وتنفذ الهند ترتيباً مبسطاً للتسليم يطبق على شروط المعاملة بالمثل فيما يتعلق ببلد يُنشر بشأنه إخطار في الجريدة الرسمية بأنه بلد ينطبق عليه الفصل الثالث من قانون تسليم المجرمين.

ويجوز للهند، كما أوضحت السلطات، أن تسلم مواطنيها على أساس المعاملة بالمثل. وينص قانون تسليم المجرمين على أنه يجوز للحكومة المركزية، حسبما تراه مناسبا، اتخاذ خطوات لمحاكمة المجرمين الفارين الذين لم يسلموا (المادة 34A). ووفقا للسلطات الهندية، إذا رُفض التسليم على أساس الجنسية، طُبِق هذا الحكم بصورة إجبارية في الممارسة العملية لإلزام السلطات المختصة بإحالة القضايا على القضاء ولإجراء ملاحقات قضائية في القضايا التي تتوفر فيها أدلة كافية.

ولا ينص قانون تسليم المجرمين على التسليم بشرط إعادة الشخص المطلوب إلى الهند لقضاء مدة العقوبة، أو على إمكانية تنفيذ حكم قضائي أجنبي.

وينص الدستور وقانون الإجراءات الجنائية على مبادئ المعاملة العادلة، لكنها ليست مذكورة على وجه التحديد في قانون تسليم المجرمين. ومع ذلك، ترد هذه الأحكام في العديد من معاهدات تسليم المجرمين في الهند.

ولا تشمل أسباب رفض التسليم، الواردة في معاهدات تسليم المجرمين والمادة 31 من قانون تسليم المجرمين، على وجه التحديد الشروط الواردة في الفقرة 15 من المادة 44 من الاتفاقية؛ ومع ذلك، قد ترفض الهند طلبا "ليس مقدا خدمة العدالة ... أو إذا كان من الظلم تسليم مجرم" (المادة 29 من قانون تسليم المجرمين).

ووجود مسائل مالية لا يشكل سببا لرفض تسليم المجرمين.

ولا يتضمن قانون تسليم المجرمين أحكاما تقتضي التشاور مع الدولة الطالبة قبل رفض طلب التسليم؛ غير أن هذه الأحكام واردة في معاهدات تسليم المجرمين التي أبرمها البلد مع 24 بلدا.

ويوفر قانون إعادة السجناء لعام 2003 (Repatriation of Prisoners Act of 2003) إطارا قانونيا لنقل الأشخاص المحكوم عليهم. وقد أبرمت الحكومة اتفاقات بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم مع 35 بلدا.

ولا توجد حاليا أحكام تشريعية في الهند تسمح بنقل الإجراءات الجنائية إلى بلد آخر.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 46)

يشكل قانون الإجراءات الجنائية الإطار القانوني المحلي الرئيسي للمساعدة القانونية المتبادلة. وقد أبرمت الهند أيضا 39 معاهدة ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة مع بلدان أخرى.

وتقدم الهند المساعدة القانونية المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل حتى في غياب معاهدة.

وكما أشارت السلطات، يبلغ متوسط الوقت لتنفيذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة ستة أشهر.

وكما ذكر أعلاه، لا تنص التشريعات الهندية بصورة محددة على مسؤولية الشخصيات الاعتبارية المشاركة في جرائم فساد معينة؛ غير أن السلطات أشارت إلى أنه يظل من الممكن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالشخصيات الاعتبارية. ويسعى مشروع قانون عام 2016 المعدل لقانون منع الفساد إلى تجريم أفعال رشو الموظفين العموميين التي ترتكبها المنظمات التجارية (المادة 8 (1)، البند الشرطي).

وتوفر المادتان 105 و166B من قانون الإجراءات الجنائية أساسا قانونيا عاما يسمح بتوفير أنواع المساعدة القانونية المتبادلة المدرجة في الفقرة 3 (أ) إلى (ط) من المادة 46 من الاتفاقية.

وتنظم المادة 105C(3) من قانون الإجراءات الجنائية تحديدا تجميد وحجز الموجودات في سياق المساعدة القانونية المتبادلة. وتشمل المادة 105D اقتفاء أثر عائدات الجريمة.

وينظم قانون منع غسل الأموال تحديدا تقديم المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالتحقيق في غسل الأموال وملاحقة مرتكبيه قضائيا. وتتضمن المادة 60 (7) من قانون منع غسل الأموال أحكاما بشأن إرجاع الموجودات والتصرف فيها.

ولا يوجد تشريع محلي بشأن التبادل التلقائي للمعلومات. وأشارت السلطات الهندية إلى أنها ستمتثل دائما لطلبات الحفاظ على السرية.

ولا تعتبر السرية المصرفية سببا لرفض المساعدة القانونية المتبادلة. وقد أدرجت أحكام محددة في هذا الصدد في عدد من المعاهدات الثنائية لتبادل المساعدة القانونية التي أبرمتها الهند.

وأوضحت الهند أنه على الرغم من أن ازدواجية التجريم ليست مطلوبة عموما في حالة التدابير غير القسرية، فإنها مطلوبة في حالة التدابير القسرية، في حين أن تطبيقها يتسم بالمرونة في الممارسة العملية.

وترد في المادة 105B والفصل XXII من قانون الإجراءات الجنائية أحكام بشأن نقل الأشخاص المحتجزين أو إتاحة الأشخاص المحتجزين أو الأشخاص قيد الاحتجاز للإدلاء بشهاداتهم أو إفاداتهم أو لتقديم المساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية. وترد هذه الأحكام في المسودة القياسية الهندية ومعظم معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.

ووزارة الداخلية هي السلطة المركزية المعنية بجميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، بما فيها تلك التي تستند إلى المادة 46، الأمر الذي اعتبره المستعرضون ممارسة جيدة. ويمكن للهند قبول الطلبات المقدمة باللغة الإنكليزية.

ولا تتضمن التشريعات المحلية متطلبات بشأن محتوى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، إلا في حالة الطلبات الصادرة (المادة 166A من قانون الإجراءات الجنائية). ووفقا للسلطات الهندية، كان اعتماد حكم ذي صلة بالموضوع قيد النظر. ويمكن الاطلاع على توجيهات إضافية للدول الطالبة في دليل بشأن طلب المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية من بلدان مجموعة العشرين بعنوان *Guide on Requesting Mutual Legal Assistance in Criminal Matters from G20 Countries*.

ويسمح القانون الهندي بعقد جلسات استماع عن طريق التداول بالفيديو.

وترد أحكام بشأن القيود المتعلقة باستخدام المعلومات في المسودة القياسية الهندية وبعض ما هو قائم من معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.

وفي العادة، ترد أسباب رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة في المعاهدات الثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة، لكن ليس في التشريعات المحلية.

ولا يوجد في الهند أحكام محددة تحظر رفض طلب مساعدة قانونية متبادلة لمجرد أن الجرم يعتبر أيضا متصلا بأمور مالية.

وترد أسباب تأجيل المساعدة القانونية المتبادلة واشتراط التشاور قبل رفض الطلب أو تأجيله (المادة 46، الفقرتان 25 و26) في بعض معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.

وترد أحكام بشأن عدم التعرض للشاهد (المادة 46، الفقرة 27) في المسودة القياسية الهندية وفيما هو قائم من معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة، لكن ليس في التشريعات المحلية.

وترد الأحكام المتعلقة بالحصول على المعلومات التي في حوزة الحكومة في قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام 2005 (Right to Information Act of 2005).

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد 48 و 49 و 50)

تتعاون سلطات إنفاذ القانون الهندية أساساً من خلال شبكة الاتصالات التابعة للإنترنت والمعروفة باسم منظومة الاتصالات الشرطة العالمية (I-24/7) وعن طريق اتفاقات التعاون الثنائي.

ولا يوجد في الهند أحكام تشريعية محددة فيما يتعلق بالتحقيقات المشتركة. ومع ذلك، أشارت السلطات إلى أنها طالما وافقت في الماضي على جهود التحقيق المشترك في القضايا الجنائية عبر الوطنية.

وتستخدم سلطات إنفاذ القانون الهندية أساليب التحري الخاصة؛ لكن درجات الاعتراف بهذه الأساليب كأساس للأدلة في المحاكم تتفاوت. ويمكن استخدام أساليب التحري الخاصة دولياً مع الدول الأطراف الأخرى استناداً إلى ترتيبات ملموسة.

2-3- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- مجموعة المعاهدات التي أبرمها البلد بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.
- مرونة البلد بشأن شرط ازدواجية التجريم فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة.
- قانون إعادة السجناء لعام 2003 الذي يوفر إطاراً قانونياً محكماً لنقل الأشخاص المحكوم عليهم.
- تسمية وزارة الداخلية بوصفها السلطة المركزية المعنية بجميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى الهند بما يلي:

- استعراض التشريعات المحلية ذات الصلة بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة من أجل معالجة الالتزامات ذات الصلة بموجب الاتفاقية على نحو أكثر تحديداً، بما في ذلك اعتماد قانون خاص بشأن المساعدة القانونية المتبادلة (المادتان 44 و 46).
- ضمان إمكانية تسليم المجرمين إلى الدول الأطراف عملاً بالاتفاقية، وفقاً لاشتراط إصدار إخطار عملاً بالمادة 3 من قانون تسليم المجرمين مع تطبيق أحكام ذلك القانون على ذلك البلد (المادة 44).
- تجريم جميع الأفعال المجرمة إلزامياً بموجب الاتفاقية والنظر في تجريم أفعال أخرى لتلبية شرط ازدواجية التجريم؛ ومواصلة تعديل المادة 2(c)(ii) لتوضيح انطباق شرط ازدواجية التجريم على السلوك الذي يعاقب عليه بعقوبة لا تقل عن سنة واحدة في قوانين الهند والدولة الطالبة على حد سواء (المادة 44، الفقرتان 1 و 2).
- النظر في إدراج الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية في جدول الجرائم في قانون تسليم المطلوبين التي لا تعتبر سياسية وكفالة إدراج الجرائم المشمولة في الاتفاقية في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في معاهدات التسليم القائمة والمقبلة مع الدول الأطراف الأخرى (المادة 44، الفقرة 4).
- السعي إلى التعجيل بإجراءات التسليم وتبسيط ما يتصل بها من متطلبات إثباتية فيما يتعلق بالطلبات المتعلقة بالجرائم المشمولة في الاتفاقية، رهناً بالقانون المحلي (المادة 44، الفقرة 9).
- إذا لم يسلم شخص على أساس جنسيته فقط، وبناء على طلب الدولة الطرف التي تطلب التسليم، تحال القضية دون إبطاء لا مسوغ له بقصد الملاحقة (المادة 44، الفقرة 11).

- النظر في اعتماد تعديلات تشريعية تسمح بإنفاذ الأحكام القضائية الأجنبية وفقا لمقتضيات قانونها (المادة 44، الفقرة 13).
- كفاءة التطبيق المتسق لضمانات المعاملة المنصفة في الإطار القانوني القائم في إجراءات تسليم المجرمين (المادة 44، الفقرة 14).
- النظر تحديدا في تضمين قانون تسليم المجرمين أسباب رفض تسليم المجرمين، على النحو المبين في الفقرة 15 من المادة 44.
- النظر في النص تحديدا على شرط يقضي بالتشاور، حيثما اقتضى الأمر، مع الدولة الطرف الطالبة قبل رفض التسليم وفقا للفقرة 17 من المادة 44.
- مواصلة الجهود لضمان إمكانية تقديم المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالجرائم التي يجوز أن تحاسب عليها شخصية اعتبارية (المادة 46، الفقرة 2).
- اعتماد أحكام أكثر تفصيلا بشأن استرداد الموجودات وفقا لأحكام الفصل الخامس من الاتفاقية (المادة 46، الفقرة 3 (ك)).
- مواصلة تطبيق شرط ازدواجية التجريم بمرونة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة المستندة إلى الاتفاقية، بسبل منها تقديم أوسع نطاق ممكن من المساعدة فيما يتعلق بتجميد ومصادرة عائدات جرائم الفساد وأدواتها (المادة 46، الفقرة 9).
- النظر في إدراج المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات 4 و5 و10-12 والمتطلبات المنصوص عليها في الفقرات 19-22 و24-28 من المادة 46 في تشريعاتها المحلية وضمان اتباعها في عمليات المساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الأطراف الأخرى على أساس الاتفاقية.
- النظر في اعتماد أحكام تشريعية تسمح بنقل الإجراءات الجنائية إلى بلد آخر (المادة 47).
- مواصلة تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون مع الدول الأطراف الأخرى، بما في ذلك التعاون بين وكالات إنفاذ القانون، من خلال إبرام اتفاقات أو وضع ترتيبات ذات صلة مع النظراء الأجانب (المادة 48).
- النظر في اعتماد تشريعات محلية محددة بشأن إنشاء وتشغيل أفرقة التحقيق المشتركة (المادة 49).
- مواصلة الجهود الرامية إلى السماح بالاستخدام المناسب لأساليب التحري الخاصة في قضايا الفساد، بسبل منها اعتماد توجيهات مقابلة بشأن استخدام تلك الأساليب ومقبوليتها، بما يتماشى مع متطلبات الاتفاقية (الفقرة 1، المادة 50).
- مواصلة الجهود الرامية إلى وضع ترتيبات لاستخدام أساليب التحري الخاصة في سياق قضايا الفساد عبر الوطني (المادة 50).